AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وعشرة

(أبريل 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وعشرة (أبريل 2025)

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/مرفت حافظ — مكتب المدير

أ/ رانـدا نـوار — قسـم النشـر

أ/ شيماء بكر — قسـم النشـر

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (+2)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد

	عنوان البحث		الصفحة
	دراسات اللغة العربية		
1	"الأنساق الثقافية في رواية "دعاء الكروان" لطه حسين"	هاجر حمدي حافظ	3 - 34
	الدراسات التاريخية		
2	"الجيش الحثي القديم".	فاطمة سيد علي	35 - 54
	الدراسات الجغرافية		
3	"التوزيع الجغرافي للقوى التعليمية في التعليم الثانوي في محافظة بغداد لسنة2021".	عذراء عبد حمد	55 - 94
	دراسات علم النفس		
4	"المناعة الفكرية كمتغير مُعدل للعلاقة بين القابلية للاستهواء والاتجاه نحو التطرف الفكري لدى عينة من الشباب الجامعي مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي؛ دراسة كمية– كيفية".	أميرة عبد الرؤوف	95 - 204
5	"العلاج بالرمل ودوره في خفض القلق والاكتئاب لدى عينة من طلاب الجامعة".	ألكسندرا نيقولا	205 - 242
	دراسات علم الاجتماع		
6	"تصورات طلبة كلية التربية الأساسية في الكويت للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء بعض المتغيرات".	فاطمة عبد الأمير جواد عبد الرضا خالد عبد الله	243 - 318
	مناهج البحث وطرق التدريس		
7	"فاعلية استخدام استراتيجية التعلم المدمج في تنمية مهارات أعمال الوساطة التجارية لدى طلاب الصف الثاني الثانوي التجاري"	أسماء حسين ربيع	319-342

دراسات العلوم السياسية

8	"إشكالية بناء الدولة المدنية في العراق"	أحمد محمد علي	370 – 343
9	"الحركات الاجتماعية في العراق وتأثيرها على وعي الناخب بعد العام(2019)".	جعفر الصادق مهدي	422 – 371

دراسات اللغة الانجليزية

10	The Fragmentation of Power between Adults and Young Adults in Selected Young Adult Dystopias."	Eman Qassem	38 - 1

دراسات علوم الاتصال والاعلام

11	A Postcolonial Constructivist Criticism of the Politically Redrawn Syrian Boundaries of Space and Time in the Diasporic Micro-narratives of Alia Malek and Samar Yazbek	Rasha Adel El	68 - 39

افتتاحية العدد 110

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد (110)ابريل 2025 من مجلة المركز "مجلة بحوث الشرق الأوسط". هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات اللغة العربية، دراسات اجتماعية، دراسات اقتصادية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي Scientific Research حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تعتبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة ؛ ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة، وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة.

ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

دراسات العلوم السياسية

Political Science Studies

www.mercj.journals.ekb.eg

إشكالية بناء الدولة المدنية في العراق

"THE PROBLEM OF BUILDING A CIVIL STATE IN IRAQ".

أحمد محمد علي جابر العوادي.

كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد.

Ahmed Mohammed Ali Jaber Al-Awady.

College of Political Science University of Baghdad.

Hrst81@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

المُلخص:

شهد بناء الدولة المدنية وتأسيسها في العراق، لاسيما بعد عام 2003م؛ تحديات كبيرة مع تصاعد الصراع السياسي بين القوى السياسية العراقية والذي انعكس بشكل سلبي على الواقع العراقي وإنتاج مخرجات مشوهة أدت إلى تصاعد النزعة الطائفية والقومية والقبلية وتراجع النزعة المدنية وقوة الدولة؛ مما أثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق وعلى المواطن العراقي بشكل خاص، وأدى ذلك إلى حراك اجتماعي برز في عام 2019م يدعوا إلى قيام الدولة المدنية والتخلص من المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي من المحاصصة وفساد وتطرف وصراع سياسي، وضمان حقوق المواطن وحرياته دون أي تمييز أو ضغط وحرية التعبير عن الرأي.

الكلمات المفتاحية: الدولة المدنية، العراق، العلمانية

Abstract:

The building and establishment of the civil state in Iraq, especially after the year 2003, witnessed great challenges with the escalation of the political conflict between the Iraqi political forces, which reflected negatively on the Iraqi reality and produced distorted outcomes that led to the escalation of sectarian, nationalist and tribal tendencies and the decline of civil tendencies and the strength of the state, which gr

eatly affected stability. political and social issues in Iraq and on the Iraqi citizen in particular, This led to a social movement that emerged in the year 2019 calling for the establishment of a civil state and getting rid of the problems that Iraqi society suffers from, including quotas, corrupt

ion, extremism, and political conflict, and ensuring the rights and freedoms of citizens without any discrimination or pressure and freedom to express opinions.

Keywords: The civil state - Iraq – secularism.

مُقدمة:

برزت في العراق دعوات كثيرة لتبني قيام دولة مدنية في العراق، ولاسيما بعد الإخفاقات الكبير التي تعرضت لها العملية السياسية بعد عام 2003م، وما نجم عن تنامي الهوية الطائفية والقومية على حساب الهوية الوطنية إلى جانب التشدد الديني الذي بدأ بالظهور في البلد؛ فضلًا عن المشاكل البنيوية الكبيرة التي تتعرض لها الدولة العراقية والتحديات الاجتماعية والسياسية الكبيرة؛ لذلك برزت عدة أطروحات تحاول تبني نظام يكون هو الحل للخروج من هذه الأزمات؛ فنادى تيار بأن العراق اليوم يحتاج دولة علمانية تبتعد عن القيم الدينية وتفصل ما بين ما هو ديني عما هو سياسي بشكل مطلق كما هو في الحالة الأوربية أو الأنموذج التركي القائم على القيم العلمانية، فضلًا عن دعوات تدعوا إلى تبني نظامًا ودولة إسلامية تطبق فيها الأحكام الإسلامية، وهذا التيار بدأ بالظهور بقوة بعد ما شهده البلد من تحديات خطيرة والتوظيف السياسي للمذهب والقومية والتي كانت نتائجها انقسام مجتمعي وصل إلى الاحتراب الطائفي، وعلى أثر ذلك تنامت الدعوات إلى الحاجة إلى دولة مدنية تقوم على احترام القيم الدينية والقومية على تنوعها من جهة مع ضمان حقوق وحريات المواطنين، وهذا يتطلب علاج جدلية قائمة متأصلة تسهم في إنهاء الصراع ما بين من يتبنى القيم المدنية ومن يتبنى القيم الدينية، من خلال إيجاد مفاهيم وأفكار وقيم مدنية تحترم وتتزاوج مع القيم الدينية الصحيحة والتي تواكب متطلبات العصر وقيم دينية لا تضع خطوط حمراء على أي قيم أو آراء مدنية تتطلبها حاجات المجتمع وتطوره.

مُشكلة البحث:

إن ما أنتجته عملية بناء الدولة في العراق على أسس قومية أو دينية بعد عام 2003م أدت إلى مشكلات معقدة كانت لها آثار سلبية، أثبتت قصور الدولة بتحقيق الاستقرار المجتمعي وحقوق المواطنة، وأصبحت العلاقة بين الفرد والدولة في أزمة ثقة

جعلت الفرد يبحث عن حلقات أضعف (الطائفة، القومية، الحزب، العشيرة) تضمن حماية؛ فبرزت الدعوات إلى إقامة دولة مدنية تحترم الدين وتضمن للمواطن حقوقه في العدالة والمساواة، وهذا الأمر يطرح عدة تساؤلات يحاول البحث الإجابة عنها، وأهم هذه التساؤلات:

1. ما هو تعريف الدولة المدنية والمفاهيم المقاربة كالمدنية والمجتمع المدني؟
2. ما هي أبرز الأطروحات الفكرية التي تناولت الدولة المدنية؟
3. ما هي الجذور الفكرية للدولة المدنية في العراق؟
4. ما هي التحديات التي تواجه الدولة المدنية في العراق؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في أهمية وقدرة الدولة المدنية في تحقيق الرضا العام للمجتمع والمواطن العراقي من خلال ضمان حقوق وحريات الأفراد على اختلاف توجهاتهم وأيديولوجياتهم، وقدرتها على استيعاب التنوعات السياسية، والقومية، والدينية، والطائفية، والمناطقية، والقبلية التي تصاعدت في العراق، من خلال تعزيز قوة الدولة وقدرتها في معالجة التحديات التي تواجهها وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل التحديات التي تواجه بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003م، وأثراها على الصعيد السياسي والاجتماعي، لاسيما مع وجود عدة مشاريع لبناء الدولة في العراق يملك بعدها بعدًا دينيًا أو قوميًا أو طائفيًا والذي يؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمع العراقي وتوفير الضمانات الضرورية للفرد من المساواة وحرية التعبير.

فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن الخلل البنيوي الذي تعاني منه الدولة في العراق بعد عام 2003م والفشل في ضمان حقوق المواطنين أدى إلى دعوات إلى قيام دولة مدنية تحترم الأفراد وحقوقهم ولا تتقاطع مع قناعات وعقائد الآخر؛ بل تضمن الحرية الكاملة في التعبير عنها.

منهجية البحث:

يعتمد البحث عدة مناهج للبحث؛ منها: المنهج التاريخي الذي يتناول دراسة بدايات الدولة المدنية في العراق، والمنهج الوصفي الذي يحاول أن يحدد ماهية الدولة المدنية، والمنهج المقارن الذي يقارن بين عدة مفاهيم؛ منها: الدين، والدولة، والمدنية، والأطروحات التي تناولت الدولة المدنية.

نطاق البحث وحدوده:

يتمثل نطاق البحث على الصعيد الزماني بدراسة التحديات التي تواجه بناء الدولة المدنية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية إلى الوقت الحاضر، أما الحدود المكانية؛ فهي العراق.

الدراسات السابقة

سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز الأفكار والرؤى الفكرية التي تناولت الدولة المدنية، ولا شك أن هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت الدولة المدنية بإطار نظري أو تناول بعض الجوانب السياسية والتي أُفيد منها في ثنايا البحث، أما دراستنا؛ فامتازت بالشمول والتركيز على أهم التحديات التي تواجه الدولة المدنية في العراق.

خُطة البحث:

قُسم البحث إلى مبحثين: تناول المبحث الأول ماهية الدولة المدنية. أما المبحث الثاني؛ فتناول الدولة المدنية في العراق التحديات سبل النجاح؛ فضلًا عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول

ماهية الدولة المدنية

عند تحليل مفهوم الدولة المدنية لا نجد أن هذا المفهوم في مصطلحات العلوم السياسية أو علم الاجتماع، لكن هذا المفهوم بدأ بالتطور والظهور مع تطور المجتمعات والحاجة إلى تعزيز دور الفرد وحقوقه المدنية بعيدة عن الانتماءات الدينية والعقائدية، وأخذ هذا المفهوم بالتطور ليشمل الدولة التي تتوفر فيها عدة مقومات؛ وهي: (الديمقراطية، الدستور، الحرية، المساواة أمام القانون، العدالة، التداول السلمي للسلطة، فصل الدين عن الدولة، عدم تدخل العسكر في السياسة)، كما يرتبط هذا المفهوم مع مفاهيم مقاربة له كالمجتمع المدني المدنية؛ إذ يعد مفهوم الدولة المدنية مفهومًا حديثًا مقارنة بمفهوم الدولة ومفهوم المدنية؛ فتعرف الدولة بأنها إطار سياسي لتنظيم العلاقات الاجتماعية تكونت بفعل مجتمع انتظم ضمن قواعد وأسس محددة، في إطار سلطة تقوم بهذا التنظيم ووضع القوانين لإدارة العلاقات داخل المجتمع من جهة وبين الحاكم والمحكوم من جهه أخرى ضمن اتفاق أو علاقات محددة؛ أي أن الهدف من وجود الدولة هي ضمان حقوق الأفراد وضمان سلامتها[1].

أما المجتمع المدني؛ فهو مجموعة من التجمعات والهيئات التطوعية وغير الربحية تحتل مركزًا وسطًا بين المجتمع والدولة هدفها الخدمة العامة للمواطنين وتعالج قضايا سياسية واجتماعية وثقافية معينة تهم المجتمع، كما أن نشاطه يكون مستقلًا عن

هيمنة ورقابة الدولة؛ مما يعطيها الاستقلالية في عملها؛ فالمجتمع المدني بما يمثله من مؤسسات وهياكل اجتماعية تعد مستقلة وجوديًا ووظيفيًا عن مؤسسات السلطة السياسية وهياكلها، ويعزز هذا الاستقلال أهدفها من خلال ضمان حقوق ومصالح أفرادها خارج إطار السلطة وسطوتها، وهناك علاقة متبادلة بين الدولة المدنية والمجتمع المدني؛ فالدولة المدنية هي الإطار السياسي والقانوني الذي من خلاله حكم المجتمع، بينما المجتمع المدني هو مرتكز مهم من مرتكزات الدولة المدنية، ويعزز وعي الأفراد بحقوقهم وحرياتهم، وهو فضاء للعمل التطوعي ويسهم في تعزيز الديمقراطية وبناء دولة المواطنة.

أما المدنية؛ فتعرف بأنها مجموعة من الصفات والأفعال الإيجابية والفاضلة التي تربط الفرد مع الآخرين، وتتميز المدنية بصفات التحرر والتقدم وجاءت تناقض مصطلح الإقطاعية والرجعية والتسلط، وقد تناول مفهوم المدنية الأنثروبولوجي الأمريكي (لويس مورغن) في كتابة (المجتمع القديم) وعد أن المدنية هي المرحلة الثالثة من مراحل تطور المجتمع، وتأتي التوحش والبربرية، وتتخلل المرحلتين الأوليتين مراحل فرعية إلى أن يصل التطور إلى المرحلة المدنية، كما أن هناك علاقة وثيقة ما بين المدنية والحضارة؛ فالمدنية تمثل الإنجازات التي حققها الإنسان أو المجتمع التي تميز نمط وطابع الحياة في المدنية المنظمة أو الدولة المنظمة، في حين أن الحضارة تمثل المعتقد لفرد أو الجماعة، وتشمل الفنون، والأخلاق، والقوانين، والعادات، لكن البعض يرى أن الحضارة لا يمكن أن تفهم بعيدًا عن دراسة التأريخ على عكس المدنية التي تعبر عن تطور منظم[2].

وهذا ما حاول أن يؤكد عليه المؤرخ البريطاني (أرنولد توينيبي) من ربط المدنية بالحضارة من خلال دراسة تطور المجتمعات والحضارات والتي قسمها إلى إحدى وعشرين حضارة أندثر معظمها ولم يبق منها سوى خمس حضارات؛ وهي: (المسيحية الغربية، والمسيحية الأرثدوكسية، الإسلامية، الهندية، الشرق الأقصى)، وعد أن هناك مشتركات تربط بين تطور هذه الحضارات من حيث الرؤى والأفكار المدنية التي أسهمت في

تطورها، بعضها ظهر من تمازج عدة حضارات كما هي الحالة مع الحضارة الإسلامية واندماج الحضارتين العربية والفارسية، في حين برزت بعض الحضارات من الحالة البدائية كـ(المصرية، السومرية، المينوية، الصينية، المايانية، الأنديانية)؛ لذلك فإن المدنية ضرورة مهمة لبناء الدولة المدنية؛ فلا يمكن بناء دولة مدنية في دولة ومجتمع لا يتبنى هذا المفهوم[3].

ولكن الأطروحات الفكرية حول الدولة المدنية تمتد إلى تأريخ طويل؛ إذ يعد (جون لوك) في مقدمة المفكرين الذين تناول الدولة المدنية ببحثة الموسوم (الحكومة المدنية) ووضع أسس بناء تلك الدولة وأهم هذه الأسس أن الشعب هو صاحب السلطة العليا، وأن وجود الدولة هو لحماية حقوق الأفراد وهي حقوق موجودة قبل وجود الدولة؛ أي حقوق طبيعية، وأن الأفراد تنازلوا عن جزء من حقوقهم لضمان حمايتهم، كما أكد (لوك) على تقييد سلطة الحاكم وأعطى الحق للشعب أن يخلعه إذا حاول الاستبداد بالسلطة، ودافع عن نظام الحكم القائم على الدستور وأن الحكومة والملك يخضعون لإرادة الشعب تحت حكم الأغلبية، وعد (لوك) أن إقامة حكومة مدنية بهذه الأسس هي لضمان حرية الفرد التي لا تتعارض مع حرية الآخرين داخل المجتمع[4].

كما أكد (جون لوك) في كتابة (رسالة في التسامح) أن الدولة يجب أن تكون مجردة من تبني أي فكر ديني، وأن يكون اهتمامها بالجوانب المدنية فحسب؛ لأن خلاص النفوس هو من شأن الله وحدة، وأن الله لم يفوض الحاكم أو غيره أن يفرض على أي إنسان دينًا معينًا، وبهذه الآراء أُكد على اختصاص الدولة المدنية وعدم تدخلها بالأمور الدينية، والتأكيد على ضرورة إقامة حد فاصل بين الحكم المدني والمعتقد الديني، وجعل لكل جهه فضائها الخاص[5].

وعليه؛ فإن الدولة المدنية تعرف بأنها دولة تتعزز فيها قيم المواطنة وسيادة القانون ويضمن فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة بحيث لا يكون هناك تمييز بين المواطنين على أساس الدين أو اللون أو العرق أو اللغة أو الجنس، وبما يحقق ضمانات حقوق الإنسان وحرياته مع احترام الآخر المختلف وحرياته والتداول السلمي للسلطة وأن السلطة تستمد شرعيتها من قبل الشعب(6).

لذلك فإن هدف قيام الدولة المدنية في أية مجتمع هو تحقيق عدة أغراض؛ أهمها: القضاء على الفوضى، وتأسيس جهاز يعمل على تنظيم مؤسسات الدولة لتحقيق مصالح المواطنين وتسييرها، وتحقيق المشاركة الشعبية في الحكم دون تمييز أو إقصاء، والقضاء على الدولة التسلطية القائمة على تسلط فرد على جميع السلطات أو تسلط فئة صغيرة تتحكم بالقرار دون أن يكون للمواطنين دور في صنع القرار من خلال القضاء على الفكر الإطلاقي في القول والفعل، وبناء تنشئة سياسية مجتمعية قائمة على قبول الآخر المختلف وحرية الفكر والمعتقد؛ لذلك فإن بناء دولة ديمقراطية تشارك فيها جميع فئات المجتمع يقرر فيها من يحكم ومن يشرع ومحاسبة المقصر، وتقوم على المساواة بين المواطنين على أساس المواطنة واحترام الأقلية والقضاء على التسلط والنزعة الدكتاتورية بعيد عن الانتماءات الفرعية(7).

إن الدولة المدنية وسلطتها قرينة في وجودها مع وجود المجتمعات السياسية الحديثة وتعد منجز من منجزات الحداثة. والتحول الذي شهدته المجتمعات وانتقال السلطة أدت الإرادة الإنسانية دورًا مهمًا فيه ولا دور ولا حضور لإرادة ما قبل الإرادة الإنسانية أو بعد الإرادة الإنسانية في تشكيل الدولة المدنية واستمرارها، لاسيما وأن الآلية السلمية هي الآلية الأساسية التي تقوم عليها هذه الدولة من خلال وجود حلول سلمية توصل جميع التنوعات المتعارضة سياسيًا واجتماعيًا وفكريًا لمشتركات سلمية بدل الوسائل العنيفة؛ وفي

مقدمتها الانتخابات بدل الانقلابات، والقضاء بدل استعمال القوة وفرض الأمر الواقع، واستعمال العقل بدل العاطفة، والمشاركة في السلطة بدل الاستيلاء على السلطة[8].

فالدولة المدنية تعد إحدى أشكال التنظيم العقلاني للمجتمع، وتختلف عن أشكال التنظيمات الأخرى التي لا تعتمد على العقلانية في بنائها؛ بل على عوامل هوياتية كالعرق، والدين، واللغة والتي لا تعارضها الدولة المدنية أو تعاديها؛ بل تكون ضامنه لها لكونها حقوقًا للأفراد؛ وبذلك فإن الدولة المدنية تعمل على وضع ضمانات لحقوق الأفراد وعقائدهم وتعمل على تعزيز مبادئ المواطنة وسيادة القانون؛ فالدولة المدنية تمنح فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة؛ وهذا يؤدي إلى انتفاء التمييز بين الأفراد على أساس اللغة أو الدين أو اللون أو الجنس أو الجنسية على أساس احترام القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[9]، وتنوعت مواقف واتجاهات تجاه الدولة المدنية في اتجاهين[10]:

أولًا– اتجاه مؤيد للدولة المدنية: أيد هذا الاتجاه الدولة المدنية وعدها تبتعد عن الخلط ما بين الدين والسياسة؛ بل تحترم قيم الدين وتقوم على أساس مفهوم المواطنة ويلغي الانتماءات الأخرى، وهذا يؤدي إلى تجرد المجتمعات من انتماءاتها الدينية والمذهبية السائدة في المجتمعات وتجذبها تجاه القيم الغربية.

ثانيًا– اتجاه المنتقد للدول المدنية: يرفض هذا الرأي الدولة المدنية، ويرى بعدم جواز الفصل بين الحياة الدينية والسلطة التشريعية؛ لأن الإسلام دينًا شاملًا لجميع نواحي الحياة؛ يحكم بالنص تارة والسكوت والعفو تارة أخرى، ويبرر ذلك عدد من المؤيدين لهذا الاتجاه أن هناك اختلاف بين النموذجين الغربي والإسلامي حول الدولة؛ فإن الدولة التي يقيمها الإسلام تختلف عن الدولة في الغرب أي الدولة الدينية الثيوقراطية والسيطرة الكاملة للكنيسة على جميع نواحي الحياة. أما الدولة

الإسلامية؛ فهي دولة مدنية جوهرها الإسلام تقوم على الاختيار والبيعة والشورى ومسؤولية الحاكم أمام الأمة، وحق كل فرد من الرعية أن ينصح الحاكم ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، والحاكم ليس معصومًا أو مقدسًا، ويجتهد لمصلحة الأمه، ويصيب ويخطأ، ويستمد سلطته من الله. أما (محمد العمارة)؛ فيرى أن الدولة الإسلامية دولة مدنية تقوم على المؤسسات والشورى هي الآلية لاتخاذ القرارات في مؤسساتها إلا أن تحل حرامًا أو تحرم حلالًا.

ونجد أن أغلب البلدان التي شهدت تغيير في أنظمتها السياسية السلطوية؛ ومنها العراق تعاني صراعًا داخليًا حول الطبيعة الأيديولوجية وأي أنموذج تتبناها الدولة: هل هي مدنية أم إسلامية؟ إذا كانت مدنية؛ فهل هي الدولة المدنية كما هو الأنموذج الغربي أم أنموذج جديد يتلاءم مع بنية المجتمعات وأفكارها ومعتقداتها؟ كذلك الحال بالنسبة للدولة الإسلامية أي أنموذج للدولة الإسلامية؛ دولة طبقًا لفكر الإسلام السني هل هي سلفية أم أخوانية أم صوفية؟ أم دولة طبقًا لفكر الإسلام الشيعي؛ هي دولة ولاية الفقيه أم غيرها؟ أم أن يكون مزيجًا ما بين الدولة المدنية والإسلامية تتوائم فيها الشورى مع الديمقراطية؟[11].

لذلك أصبحت الدعوات والنقاشات من قبل التنظيمات والأحزاب الإسلامية التي برزت في العراق بعد سقوط النظام السياسي السابق إلى إقامة حكم إسلامي من أكثر النقاشات الفكرية والسياسية إثارة للجدل لاسيما بعد عام 2003م، والتي وضعت نصب أعينها خطط للوصول إلى السلطة، وتتفق هذه التنظيمات على هدف واحد وهو إقامة دولة إسلامية، لكنها تختلف من حيث جوهر المشروع، كما أن هناك صراعًا مع القوى الرافضة لهذا المشروع وتطبيقه خاصة مع وجود أعداد غير قليلة لا تتبنى إقامة دولة إسلامية والمشروع الإسلامي، كما أن البلد المنطقة يتكون من أغلبية مسلمة، لكن مجتمعها يتألف من أقليات دينية أخرى كالمسيحية والصابئة واليزيدية؛ مما يجعل إقامة حكم إسلامي

يطبق بحذافيره حالة صعبة التحقيق ويؤدي بالنتيجة إلى انتهاك حقوق هذه الأقليات؛ لذلك حاولت بعض القوى الإسلامية التي وصلت إلى السلطة استيعاب المعارضة مع التأكيد على تشريع قوانين لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية كما هو الحال في الدستور العراقي لعام 2005 في الباب الأول المادة الأولى، لكن ذلك لا يعني قبول التنظيمات المتطرفة مثل هذه القوانين؛ بل تعمل على تطبيق أنموذج متطرف للدولة الإسلامية ولعل إعلان ما يسمى تنظيم (داعش) الإرهابي إقامة خلافة إسلامية بعد سيطرته على مساحة كبيرة من الأراضي في العراق وسوريا وتطبيق أحكام متطرفة؛ جعل تطبيق أي أنموذج لدولة إسلامية في المنطقة غير مرغوب فيه[12].

المبحث الثاني

الدولة المدنية في العراق؛ التحديات سبل النجاح

لم يعرف العراق منذ العهد الملكي وتأسيس الدولة العراقية في عام 1921م مفهوم الدولة المدنية كونه مفهوم حديث النشأة؛ بل ظهرت عدة ظواهر كانت شائعة، لاسيما بالصراع بين الريف والمدينة وتأثر الريف على المدن نتيجة الهجرة إلى المدينة، لكن مظاهر وجود الدولة المدنية كانت موجودة، لاسيما ما تتعلق بالدعوات إلى حرية المعتقد والتسامح والوحدة بين العراقيين المسلمين منهم وغير المسلمين من الديانات الأخرى ورفع شعار الدين الله والوطن للجميع، والتي أسهمت بشكل مباشر في تعزيز بناء الدولة العراقية، ولعل دور (ساسون حصقيل) كأول وزير مالية عراقي وضع الأسس المالية للدولة العراقية هي دالة واضحة على الانسجام بين فئات المجتمع العراقي، كما شهد هذا العهد حرية العمل الحزبي والتجمعات النقابية وانتشار الصحف بتنوعاتها الأيدلوجية؛ مثل: (الاستقلال، العراق، نداء الشعب، المفيد) إلى جانب وجود انتخابات حرة وبرلمان منتخب، وهي دلالات على وجود أسس للدولة المدنية في العراق[13].

وبالرغم من التحديات الخارجية والداخلية التي شهدتها الدولة العراقية الحديثة، لاسيما التأثيرات الخارجية الكبيرة على العراق والأزمات الداخلية؛ فإن الوصول إلى قناعات مشتركة والتوافق والتفاهم المحلي الداخلي هو الأساس ببناء ديمقراطية وطنية تكون بداية لبناء دولة مدنية ذات صبغة لا تنحسب على طائفة أو قومية أو حزب؛ إلا أن سقوط الملكية وتأسيس الحكم الجمهوري أدى إلى مرحلة جديدة يمر بها العراق؛ اختلفت عن المرحلة السابقة لها[14].

فقد شهد العراق خلال العهد الجمهوري الممتد منذ عام 1958 – 2003 م سمة امتاز بها الوضع السياسي بشكل عام باستعمال القوة وللاستيلاء على السلطة مع غياب لأي مشاركة الشعبية واسعة فيها؛ مما سبب تنامي حالة العنف وعدم الاستقرار السياسي؛ نتيجة الصراع المحموم للاستيلاء على السلطة، لاسيما بين الشيوعيين والبعثيين، وأدت هذه الصراعات إلى مجازر كما حصل في ثورة الشواف، والمجازر التي تلتها في الموصل وكركوك؛ مما جعل المجتمع العراقي يعيش حالة من عدم الاستقرار، كما جعلت هذه الحالة من يتولى السلطة يعيش في أزمة في الشرعية، لاسيما أن أصل وشرعية السلطة تستمد من الشعب من خلال انتخابات حرة ونزيهة وليس بالانقلاب؛ وهو ما شهده العراق خلال هذه الحقبة من سلسلة من الانقلابات؛ مما جعل سمة هذه الحقبة من يتولى السلطة يعيش حالة من عدم الاستقرار والخوف من القوى المعارضة له؛ فيكون الحل الأمثل للقضاء على هذه القوى هو استعمال العنف؛ فالانقلاب الدامي الذي قادة البعثيين على (عبد الكريم قاسم) وتصفية الشيوعيين، وبعده انقلاب (عبد السلام محمد عارف) على البعثيين، وانقلاب البعثيين على (عبد الرحمن عارف) في عام 1968م حتى سقوط النظام في عام 2003م جعل النظام في تلك المرحلة يتصف بالشمولية والمركزية في اتخاذ القرار جعل الدولة المدنية صعبة التحقيق، لاسيما أن من متطلبات تحقيقها التعددية وتداول السلطة وتجذير ثقافة اللاعنف في المجتمع غير مطبقة في ظل أنظمة شمولية سلطوية[15].

أما بعد عام 2003م؛ فنجد حالة الصراع متزامنة بين القوى السياسية العراقية على المناصب وشيوع مفهوم المحاصصة لتقاسم المغانم والمكاسب؛ مما أدى إلى انتشار نظام المحسوبية وشراء الولاءات، إلى جانب استمرار ظاهرة الانقسام أصبحت ظاهرة طبيعية في الأحزاب السياسية العراقية، نتيجة الصراع على الزعامة ومصادر التمويل وليس الصراع حول القضايا الفكرية والأيديولوجية، ومحاولة القيام بمراجعات فكرية تعزز من طرح رؤى تجديدية للقيم الفكرية لتلك القوى تواكب مع التحولات الكبيرة التي يشهدها العراق على الصعيد الداخلي[16].

إن ضعف المؤسسة الحزبية في العراق وغياب الديمقراطية في مؤسساتها وتنظيماتها والانقسامات المتكررة في أعضائها جعلها أحزابًا متصارعة متنافسة تبتعد عن التعاون والتكامل، لكنها تجتمع عند حصول الأزمات خلال مدة وقتية بما يحققها مصالحها الذاتية، لاسيما عند تشكيل التحالفات الانتخابية وعند تشكيل الحكومة، ونتيجة لذلك ابتعدت هذه القوى عن تحقيق منجز واضح لجمهورها، أثر ذلك بشكل كبير على ثقلها الانتخابي؛ لذلك حاولت هذه القوى ونتيجة لهذه الأزمات العمل على إيجاد حلول ترمم النظرة السلبية من قبل جمهور تلك القوى، لاسيما مع طرحها رؤى جديدة تقوم على مفاهيم تعزز بناء الدولة لتواكب التغيرات التي تمر بالبلد كالإصلاح ومحاربة الفساد والنهوض بالواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العراقي، وبالرغم من طرح هذه الأفكار في الانتخابات الثلاث السابقة؛ فإن النتيجة كانت التدهور الكبير في أغلب تلك القطاعات وتربع العراق على قائمة البلدان الأكثر فسادً في العالم مع دول لا تملك مقومات بناء الدولة على عكس العراق الذي يملك جميع هذه المقومات لكنه لا يملك قوى سياسية واعية وناضجة تعمل على النهوض بهذا الواقع المتهالك[17].

ولكن وجود معوقات مزمنة تتعلق بعسكرة السلطة، وترييف المدن، وتنامي النزعة العشائرية، وتشوه التعددية الحزبية، والفساد، وتوظيف الطائفة والقومية لأغراض حزبية وشخصية وتنامي الأمية الحضارية بين الجيل الجديد من الشباب داخل المجتمع وانسداد أفق المستقبل بوجههم من دون أن تكون هناك أية عملية إصلاح واقعية كل ذلك أثبت أن مخرجات العملية الديمقراطية في العراق هي حالة مشوهة عما هي موجودة في بلدان مرت بعملية تحول ديمقراطي وتحتاج إلى إصلاح جذري وفوري، لاسيما أن أي تلكؤ سيكون له آثار سلبية على استقرار المجتمع والدولة التي تأسست بعد عام 2003م[18].

لذلك برزت إلى حيز الوجود في العراق دعوات مؤثرة رفعت شعار المدنية وهذه الشعارات أتفق عليها أغلب التيارات ما بين الإسلاميين التجديديين فضلًا عن القوى اليسارية والليبرالية والذين يرفعون شعارات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، لاسيما مع وجود عدة قضايا وقواسم مشتركة تعد أركان للدولة المدنية وأهمها مبدأ المواطنة وجعل المساواة بين جميع المواطنين على اختلافهم الديني والطائفي والعقائدي هول المعيار لضمان الحقوق، كذلك مبدأ الديمقراطية كنظام للحكم يمثل حكم الشعب وليس حكم نخبة أو أقلية طائفية أو دينية أو سياسية، كذلك مبدأ المدنية وهنا يعني هذا المبدأ هو الحكم القائم الخالي من سيطرة رجال الدين والعسكرة وأن تكون تلك المؤسستين؛ أي الدينية والعسكرية مستقلتان من دون تدخل في عملية المشاركة في الحكم، فضلًا عن محاربة النزعة الدكتاتورية[19].

لذلك حاولت القوى السياسية العراقية ونتيجة لتنامي السخط على القوى الإسلامية بالدرجة الأولى والقومية الكردية بالدرجة الثانية والتي مسكت السلطة منذ عام 2003م إلى طرح رؤية وأفكار تحمل ملامح المدنية؛ بل وشعارات مدنية، فضلًا عن انقسام بعض القوى وتشكيل تنظيمات جديدة تحل رؤى مقاربة للرؤى المدنية، وبرز ذلك واضحًا مع

تنامي القوى المدنية التي نزلت إلى الشارع في مظاهرات ابتدأت في 25 شباط 2011م متأثرة بمظاهرات المنطقة العربية، واستطاعت تلك القوى التأثير والضغط على النخب السياسية الماسكة بالسلطة بمحاسبة الفاسدين؛ مما أعطى لهذا الحراك المدني شعبية مجتمعية ذات طابع إصلاحي، فضلًا عن الأزمة التي مر بها العراق بعد إعلام 2014م وسيطرة الإرهاب على عدد من المدن العراقية بسبب الصراع السياسي والمحاصصة وانتشار الفساد جعل هناك قناعة راسخة بأن المنظومة السياسية تحتاج إلى مراجعة.

ولذلك شهدت انتخابات 2018م رفع شعارات انتخابية تدعوا إلى قيام الدولة مدنية أو شعارات مدنية، لكن السؤال المطروح اليوم هل العراق بحاجة إلى شعارات بغض النظر عن طبيعة هذه الشعارات (مدنية، إسلامية، قومية)؟ أم بحاجة إلى قناعات راسخة لدى النخب العراقية التي تصل إلى السلطة بوجوب التغيير وإصلاح العملية السياسية والنهوض بالواقع المتردي للعراق بجميع قطاعاته والذي ولد أحباطًا لدى غالبية فئات المجتمع العراقي، ظهر ذلك واضحًا من خلال تدني نسبة المشاركة في العملية الانتخابية وهي أقل نسبة مشاركة منذ انتخابات عام 2005، وعزوف نسبة كبيرة من العراقيين من المشاركة قدرت النسبة بـ(44,54%) وهي دالة واضحة على عدم الثقة والقناعة بما طرحته القوى السياسية العراقية المشاركة بالانتخابات[20].

فلم تشهد الانتخابات البرلمانية العراقية القادمة لعام 2018 م تطور وتحول جديد يختلف عن الانتخابات الثلاث الماضية أثرت على خريطة القوى السياسية العراقية الماسكة بالسلطة منذ عام 2003م؛ فاستمرار حالة التسوية السياسية؛ ونعني هنا المحاصصة بين القوى السياسية على اختلاف تنوعاتها إفرزت حالة من السخط الشعبي الكبير تجاه تلك القوى وعجزها عن تحقيق نمو ونهوض بالبنية التحتية في العراق، والتي أثرت بشكل كبير على شعبية تلك القوى؛ فالنتائج المخزية التي وصل إليها العراق من

تدهور في أغلب قطاعاته وتنامي أعداد الفئات المجتمعية، لاسيما الشباب تحت خط الفقر إلى مستوى خطير، فضلًا عن أزمة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أكثر من ثلاث محافظات عراقية وانهيار الجيش العراقي نتيجة الفساد المستشري تغذيه المحاصصة الحزبية، وما نجم من أزمة نزوح كبيرة لم يشهد لها مثيل؛ إذ نزح ما يقرب من خمسة ملايين نازح، فضلًا عن الأزمة المالية الخانقة التي يمر بها البلد بالتوازي مع هدر كبير في المال العام لصالح مصالح الفاسدين والمتحكمين بالسلطة ومن يتبعها من تجار الحروب، كذلك تنامي الصراع الحزبي الداخلي داخل المكون سواء أكان شيعيًا أم سنيًا أم كرديًا كل ذلك جعل موقع تلك القوى يتأثر بشكل ملحوظ[21].

شهد الأول من تشرين الأول من عام 2019م اندلاع الحراك الشعبي بسبب سوء الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع العراقي؛ فعدم تطبيق هذه الاستراتيجيات والتي تبنتها الحكومات المتعاقبة، وعدم وجود رادع لمن تحمل التقصير، وعدم المحاسبة، وعدم وجود سلطة رادعة، وتراخي السلطة التشريعية إلى جانب قوانين العفو العام تجاه الفاسدين؛ أثر على وضع قوانين رادعة تجاه المقصرين والفاسدين، وهذا ما برز واضحًا في ظل تسع حكومات متعاقبة منذ حكومة (إياد علاوي) وحتى حكومة (محمد شياع السوداني)؛ كل حكومة تضع استراتيجية خاصة بها، ولم ترى أي من هذه الاستراتيجيات النور؛ مما خلق نتائج مشوهة، وانحدر العراق إلى مستويات كبيرة من عدم الاستقرار.

ويرى الدكتور (عامر حسن فياض) أن العراق اليوم يعاني من ضعف؛ بل غياب في ثقافة المشاركة والمساهمة فهيمنة الثقافة التقليدية العتيقة القائمة على العنف والخضوع بعيدًا عن المساهمة والمشاركة يجعل بناء الدولة المدنية صعب التحقيق؛ مما أنتج مخرجات سلبية أثرت على المجتمع العراقي؛ ولعل أهمها أن التنوع في العراق هو تنوع متنافر متنابذ وليس تنوع منسجم، وأن الأمثل لمنع ثقافة العنف المناهضة للمدنية والتمدن؛

إن الصيغة الفيدرالية للنظام السياسي العراقي مشجعة لزرع ثقافة اللاعنف لما سبب النظام المركزي من آثار كبيرة على المجتمع إعاق أية عملية للتحول الديمقراطي في العراق[22].

لذلك العراق اليوم بحاجة في أي انتخابات إلى وصول نخب تتحمل المسؤولية بعيدة عن الانتماءات والمحاصصة الحزبية بغض النظر عن مدنية الأفراد أم إسلاميتهم أم قوميتهم؛ لأن المسؤولية العامة تتعلق ببلد وبشعب وليس بحزب أو طائفة أو قومية، كما أن التنوع الأيديولوجي مطلوب في ظل بلد يتمتع بتحول ديمقراطي؛ فالمبادئ المدنية ضرورية لضمان حقوق وحريات المواطن ورفاهيته؛ فالدستور العراقي الحالي يحمل في طياته نزعات مدنية في باب الحقوق والحريات وغيرها من جنبات الدستور، ومن باب العدالة يحق لجميع العراقيين أن يكون لهم دور في عملية صنع القرار كجزء من العملية الديمقراطية الواجب تطبيقها في العراق؛ لذلك العراق المهم في هذه العملية جميعها أن تطبق هذه الشعارات إلى أرض الواقع بما يحقق خدمة المواطن والوطن.

الخاتمة والاستنتاجات:

شهدت الدولة التي أُسست في العراق بعد عام 2003م عجز عن تقديم الضمانات الضرورية للمواطنين وتعزيز قيم المواطنة وضمان الحريات العامة؛ فبالرغم من وجود دستور وقع الاستفتاء عليه وانتخابات دورية لانتخابات أعضاء السلطة التشريعية؛ فإن هذه الخطوات لم تستطع أن تلبي احتياجات المواطنين وتحقيق ما يطلبونه بتعزيز الهوية الوطنية الجامعة، واحترام حقوق الإنسان، والابتعاد عن تعزيز النعرة الطائفية والقومية والقبلية على حساب دولة المواطنة؛ لذلك جاءت المطالبات الشعبية سواء بالمظاهرات التي شهدها العراق في 2019/10/25م للتعبير عن الخلل في بناء الدولة على أساس طائفي وقومي وحزبي واستبداله بدولة مدنية تحترم المواطنية وتوجهاتهم على

اختلافها، إلى تحقيق هذه الدولة صعبة التحقيق وتحتاج إلى قناعات من قبل صناع القرار بقيام هذه الدولة التي لابد أن تتوافق مع ضغط شعبي.

الاستنتاجات:

1. العمل على تغيير المعتقدات المجتمعية العدائية التي تستعدي الآخر المختلف فكريًا أو سياسيًا أو اجتماعيًا من خلال عملية مصالحة مجتمعية على أساس الاحترام والتسامح، وخلق شعور جمعي بالمساواة بين المواطنين فيما يتعلق بالحقوق والثروات بما يحقق عدم التمييز أو خلق طبقية داخل المجتمع الواحد.
2. أن الخلل في العراق ليس بالمفاهيم والنظريات أو القوانين التي طُرحت طوال خمسة عشر عامًا؛ إذ صدرت العديد من الاستراتيجيات والنظريات والأفكار التي تحاول النهوض بالواقع العراقي، لكن في القناعات فمعظم القوى السياسية العراقية لم تصل إلى القناعة بوجوب تطبيق رؤية موحدة تبتعد عن المصلحة الحزبية والطائفية والقومية.
3. أن الفشل في تطبيق أنموذج الدول القومية والدولة الإسلامية يجعل من الحق أن تطالب القوى المدنية كغيرها من القوى أن تعبر عن رؤيتها للوضع العراقي، كما يحق للقوى الإسلامية والقومية أن تعبر عن رؤيتها بما يخدم بناء الدولة ومحاربة مشاكلها.
4. لاتزال المعوقات الطائفية والحزبية والقبلية والمناطقية تأخذ دورها في انقسام المجتمع العراقي، وتمنع قياد دولة مدنية على أساس المواطنة وتحترم التنوعات الأخرى.
5. الحاجة إلى تعزيز الوعي الجمعي بين فئات المجتمع العراقي؛ أن تعزيز قوة الدولة ومحاربة الفساد والمحاصصة واختيار النزية في أية انتخابات ستنعكس بشكل إيجابي على المواطن وحقوقه بدل التمسك بنزعات طائفية وقومية وحزبية لها آثار سلبية على استقرار الوضع السياسي والاجتماعي في العراق.

الهوامش

(1) علي عباس مراد، الديمقراطية والمجتمع المدني في عصر العولمة، ط1، دار قناديل، بغداد، 2017، ص 55.

(2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، ط1، الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2009، ص 237.

(3) دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، د. ط، ترجمة: حسن محمد الحسن، المكتبة الوطنية بغداد، 1980، ص 61.

(4) أرنولد توينبي، مختصر في دراسة التاريخ، د. ط، ترجمة: فؤاد محمد شبل، ج1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص ك.

(5) جون لوك، الحكومة المدنية، د.ط، ترجمة: محمد شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت ص ص 83-86.

(6) جون لوك رسالة في التسامح، ط1، ترجمة: منى أبو سنه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997، ص ص 24-25.

(7) تحرير مصطلح الدولة المدنية، ندوة مركز شامانا للدراسات والأبحاث، أسطنبول ، في 5/13/ 2015، ص 2.

(8) أحمد بوعشرين الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص ص 20-21.

(9) عامر حسن فياض، بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد36، كانون الثاني-حزيران، 2008، ص 170.

(10) الحسن أعبوشي، دليل إلى الدولة المدنية، د.ط، منتدى بدائل المغرب، الرباط، د.ت. ص13.

(11) أبو فهر السلفي، الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، ط1، دار عالم النوادر– العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص ص 54–55.

(12) أنيس النقاش، الكونفدرالية الشرقية صراع الهويات والسياسات، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص ص 433–434.

(13) عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في بناء الدولة المدنية العراقية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد34، كانون الثاني–حزيران، 2007، ص136.

(14) عبد الجبار أحمد عبد الله، العراق ومحنة الديمقراطية دارسات سياسية راهنة، ط1، دار الطباع، بغداد، 2013، ص 15.

(15) عامر حسن فياض، بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص 170–171.

(16) مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصالحة الوطنية في العراق دراسة مقارنة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد7، بغداد، شباط 2016، 25.

(17) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 258.

(18) عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009،، 128.

(19) سليم إبراهيم، نحو الدولة المدنية في العالم العربي، دراسة نقدية حول النقاش الدائر بين المثقفين العرب حول العلمانية والدين والدولة، ط1، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، 2012، ص 153.

(20) المؤتمر الصحفي للمفوضية المستقلة للانتخابات في العراق حول نسبة المصوتين في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018، السبت/ 12آيار 2018.

(21) مجموعة باحثين، الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، بغداد، 2020، ص 24.

(22) عامر حسن فياض، بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 171.

(23) مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصالحة الوطنية في العراق دراسة مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص 35.

المصادر والمراجع

1. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، ط1، الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2009.

2. دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، د. ط، ترجمة: حسن محمد الحسن، المكتبة الوطنية بغداد، 1980.

3. أرنولد توينبي، مختصر في دراسة التاريخ، د. ط، ترجمة: فؤاد محمد شبل، ج1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، د.ت.

4. جون لوك، الحكومة المدنية، د.ط، ترجمة: محمد شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

5. جون لوك رسالة في التسامح، ط1، ترجمة: منى أبو سنه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997.

6. تحرير مصطلح الدولة المدنية، ندوة، مركز شامانا للدراسات والأبحاث، أسطنبول ، في 5/13/ 2015.

7. أحمد بوعشرين الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.

8. عامر حسن فياض، بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد36، كانون الثاني–حزيران، 2008.

9. علي عباس مراد، الديمقراطية والمجتمع المدني في عصر العولمة، ط1، دار قناديل، بغداد، 2017.

10. الحسن أعبوشي، دليل إلى الدولة المدنية، د.ط، منتدى بدائل المغرب، الرباط، د.ت.

11. أبو فهر السلفي، الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، ط1، دار عالم النوادر– العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

12. أنيس النقاش، الكونفدرالية الشرقية صراع الهويات والسياسات، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.

13. عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في بناء الدولة المدنية العراقية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد34، كانون الثاني–حزيران، 2007.

14. عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

15. عبد الجبار أحمد عبد الله، العراق ومحنة الديمقراطية دارسات سياسية راهنة، ط1، دار الطباع، بغداد، 2013.

16. مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصالحة الوطنية في العراق دراسة مقارنة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد7، بغداد، شباط 2016.

17. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

18. سليم إبراهيم، نحو الدولة المدنية في العالم العربي، دراسة نقدية حول النقاش الدائر بين المثقفين العرب حول العلمانية والدين والدولة، ط1، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، 2012.

19. المؤتمر الصحفي للمفوضية المستقلة للانتخابات في العراق حول نسبة المصوتين في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018، السبت/ 12آيار 2018.

20. مجموعة باحثين، الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، بغداد، 2020.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 110
April 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233